

## الحكومة الجزائرية تعد بقانون إعلانات منصف للصحف

تكييف القوانين العضوية. واعتبر أن تعديل وتحسين هذه القوانين سيتمان وفق الرؤية والأطر الجديدة، التي جاء بها التعديل الدستوري في مجال الإعلام والاتصال.

وأشار إلى أن "الأطر القانونية وأبرز النصوص المنظمة لقطاع الاتصال، وفي مقدمتها القانون العضوي المتعلق بالإعلام والقانون الخاص بالنشاط السعوي البصري وقانون الإشهار، تشكل موضوع إحدى ورشات الإصلاح المعتمدة".

**الوسط الصحافي الجزائري ينتظر ما سيفسر عنه القانون الجديد وما إذا كانت الحكومة ستتخلل عن أهم أسلحتها للضغط على الصحف الناقدة**

وأضاف أن الوزارة "ستواصل عملية تحسين واستحداث نصوص جديدة تماشيا مع التعديل الدستوري الأخير وكذلك مع المستجدات التي يشهدها العالم في مجال الإعلام والاتصال، مبرزا أن قطاع الاتصال "يحرص على مضاعفة الجهود لإنجاح عملية الرقمنة".

ومن المنتظر صدور المرسوم التنفيذي المتعلق بنشاط الإعلام عبر الإنترنت في الجريدة الرسمية، ولفت بلحيمر إلى أنه "بمجرد صدوره يتعين على كل المواقع الامتثال لأحكامه".

ويلزم القانون الصحف الإلكترونية بالتوثيق في النطاق "DZ" وأوضح وزير الاتصال في هذا المجال أن "إلزام المواقع الإلكترونية بالتوثيق في نطاق DZ كشرط للاستفادة من الإشهار يعد عاملا لحمايتها وتأمينها من القرصنة ومن الهجمات الأجنبية".

في الجزائر... كارثة والمستفيدون كلهم رجال مال فاسدون والنتيجة جرائد بلا قيمة وحرية تعبير منعدمة، ومستوى منحط لذلك... التغيير الشامل هو هدفاً".

ويعد منصب مدير وكالة النشر والإعلان في الجزائر منصبا بالغ الأهمية، لأن الوكالة تتحكم في 75 في المئة من النشاط الإعلاني الحكومي في الجزائر.

وتتعلق المقاييس الانتقالية التي سيتم تنفيذها ريثما يتم إصدار القانون، بإتلاف سجل تجاري، والحصول على ترخيص وزارة الاتصال، والتعريف بالوضعية أمام صندوق الضمان الاجتماعي، ومقدار التوزيع للصحف، وطبيعة الجرائد سواء محلية أو وطنية، وإنشاء جريدة واحدة، ومحاربة فساد الناشرين، واحترام نسبة الإعلان الممنوح للمطبوعة بحيث لا يتعدى ثلث عدد صفحات الجريدة، والالتزام بالاختصاص المهنية، ونشر الحسابات الاجتماعية، ويجب ألا تكون تابعة لحزب أو جمعية.

وينتظر الوسط الصحافي ما سيفسر عنه القانون الجديد الذي تحدث عنه بلحيمر، وما إذا كانت الحكومة ستتخلل عن أهم أسلحتها للضغط على وسائل الإعلام والصحف لإخضاعها، ومنعها من طرح ملفات وتحقيقات حساسة تنتقد السلطات، إذ بالنظر إلى المقاييس السابقة هناك هامش واسع للتحكم في طريقة منح الإعلان وإمكانية كبيرة تمنعها عن الصحف التي لا تناسب وجهة نظر الحكومة.

ويحاول بلحيمر الناطق باسم الحكومة الجزائرية في تصريحات مكررة تطمين الصحافيين بشأن سير الأوضاع نحو الأفضل، وقال إن التعديل الدستوري الأخير "كرس حرية الصحافة وعزز ممارستها"، مما يستوجب "مراعاة المستجدات والمكاسب التي جاء بها في عملية

الجزائر - أعلن وزير الاتصال الجزائري، عمار بلحيمر، أن الوزارة بصدد إعداد مشروع قانون للإشهار (الإعلان)، من شأنه "تصحيح الاختلالات المسجلة في الميدان"، حيث يعتبر الإعلان طيلة العقود الماضية سلاحا بيد الحكومة ضد وسائل الإعلام والصحافة.

وأضاف بلحيمر أن سوق الإشهار بحاجة إلى "تنظيم عاجل، منعا للفضول ولبعض الممارسات السلبية وغير المهنية".

وأوضح الوزير في حوار لموقع إلكتروني محلي (دزاير توب)، أنه "في انتظار ذلك تم -كإجراء انتقالي- وضع 15 معيارا موضوعيا للاستفادة من الإشهار العمومي على أن يشترع في العمل بهذه المعايير بداية من شهر يناير القادم".

وأقال الرئيس عبدالمجيد تبون المدير العام للمؤسسة الحكومية للإشهار، العربي ونوغي، في سبتمبر الماضي، بعد خمسة أشهر فقط من تعيينه في هذا المنصب، وأثيرت تساؤلات عن سبب الإقالة لاسيما وأن ونوغي كان قد بدأ حملة لكشف ملفات الفساد واستغلال غير قانوني للمال العام وبيع الإعلانات، وذكر في تصريحات صحافية أن الإعلانات كانت توزع على 160 صحيفة محلية بشكل فوضوي وغير عادل.

وأكد ونوغي قبل حوالي ستة أسابيع من إقالته أن "التحقيقات لا تزال جارية في العديد من الملفات التي ينتظر أن تسقط العديد من الرؤوس، سواء من الذين سرّوا على تسبيل القطاع أو أولئك الذين استفادوا بغير وجه حق، في جرائد لم يكن يتجاوز سحبا الألفي نسخة".

وتسببت تصريحات ونوغي في ثورة غضب واسعة على مواقع التواصل، وقال أحد الناشطين "فضائح كبيرة بسبب أموال الإشهار بتهدد الصحافيين".

وأضاف محمد فقي صحافي سابق وعضو في المجلس الانتقالي - بأن ضباط الجيش قد يواجهون اتهامات إذا كانت هناك أدلة موثوقة على أنهم يهددون المرسلين.

وأضاف "نحن بحاجة إلى أسماء لتأكيد الحقائق. من يتصل بهؤلاء الصحافيين نحن بحاجة لأن نعرف من أجل اتخاذ تدابير لحماية".

ويعتبر مراقبون أن تعزيز الحماية في قانون الجرائم الإلكترونية سيساعد أيضا على حماية الصحافيين وحرية التعبير.

وقال محمد عثمان، الباحث الذي يراقب شؤون السودان لصالح هيومن رايتس ووتش، إن القانون يحتاج إلى تعريفات لمصطلحات مثل الحفاظ على النظام العام والأخلاق.

كيف يتم تحديد النية أو التعرف عليها ويمكن بسهولة إساءة استخدامها من قبل الشرطة وقوات الدعم السريع".

وتابع "قوات الدعم السريع لم تقم بإجراءات علنية مثل الجيش. لقد ظلت هادئة جدا. نفس الشيء مع الشرطة، لكن من الواضح أن هناك قانونا يمكنهم استخدامه في أي لحظة".

ويخشى الصحافي ناصف صالح، مؤسس ومدير منصة "مونت كارو"، أن تستخدم قوات الدعم السريع القانون ضده.

ويتهمة أنصار قوات الدعم السريع بنشر أخبار كاذبة على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لـ"مونت كارو". لكنه قال إنه لم يلق أي تهديد من ضباط قوات الدعم السريع، فالتهديدات تأتي دائما من شخصيات مدنية.

في الوقت الحالي، يعيش صالح خارج البلاد ورفض الكشف عن موقعه خوفا من انتقام المعارضين. وقال إنه ينوي العودة إلى السودان، لكنه يخشى مقاضاته لنشره أخبار كاذبة.

ويؤكد صحافيون آخرون أن القوانين السودانية التقييدية لن تمنعهم من انتقاد السلطات. وتفسير دورا غامبو، مراسلة بي.بي.سي السابقة، إلى أن لديها أنصارا في الشوارع وفي الحكومة، ومعظم الصحافيين مثلها لم يربهم تحذير الجيش.

وقالت "إنهم يريدوننا فقط أن نراجع لأنهم يخشون حرية التعبير، وأضاف "إنهم هم المحاصرون، وليس نحن".

## قانون «الأخبار الكاذبة» مسلط على منتقدي الجيش السوداني

القانون لا يوضح تعريف التضليل ويسهل سوء استخدامه



وضع الصحافة لم يتغير كثيرا

وسبيل وعبدالقادر من بين الصحافيين الذين أبلغوا شبكة الصحافيين السودانيين بأن مسؤولي استخبارات عسكرية مجهولين يهددونهم بإجراء قانونية في مايو.

وتقول الحكومة السودانية إن المسؤولين العسكريين سيخضعون للمحاسبة في حال تم إثبات قيامهم بتهدد الصحافيين.

وتشددت أحكام السجن للعديد من الجرائم في تعديلات قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في يوليو الماضي، وتم رفع الحد الأقصى لعقوبة السجن بموجب المادة 23، والتي يقول المخلون إنها تتضمن حظرا مبهما على "نشر أخبار كاذبة" لتهديد السلامة العامة، إلى أربع سنوات بدلا من ستة واحدة.

وأصدر الجيش السوداني بيانا، قال فيه إنه عين مفضا خاصا لرفع دعاوى قضائية ضد الأفراد الذين "يسبون" إلى القوات المسلحة، بمن فيهم النشطاء والصحافيين الذين يكتبون على الإنترنت، داخل وخارج السودان.

وذكر المتحدث باسم الجيش قانون جرائم المعلوماتية المقلق، وهو قانون فضاخ جدا صدر عام 2007، واستخدمه النظام السابق لاستهداف المنتقدين على الإنترنت. ويجرم القانون مفاهيم غامضة مثل "نشر الأخبار الكاذبة" ونشر "محتوى مخل بالحياة أو مناف للآداب".

ولم تصحح التعديلات الأخيرة الأحكام الإشكالية في القانون، لكنها بدلا من ذلك زادت أحكام السجن. وهدد الجيش أيضا باستخدام قانون الصحافة والمطبوعات، وأحكام "الجرائم الموجهة ضد الدولة" في القانون الجنائي لعام 1991.

وتقول وزارة العدل السودانية إنها اقترحت التعديلات على الحكومة وأنها لا تقوض حرية التعبير. ويمكن لأي شخص أن ينتقد الأجهزة الأمنية طالما أنها لا تنشر معلومات مضللة عن قصد، لكن في حال نشر أخبار كاذبة أو شائعات عن الجيش بنية الإضرار بالمؤسسة، فعندئذ ستكون هناك مشكلة وتدابير قانونية.

وأشارت لجنة حماية الصحافيين، في تقرير سابق، إلى أن الصحافيتين عائدة عبدالقادر ولنا سبيل واجهتا تحقيرا رسميا في مايو بعد أن وثقتا حصيلة مقلقة لوفيات فيروس كورونا في الفاشر، عاصمة شمال دارفور، مما دفع الحاكم العسكري للإقليم مالك خوجالي إلى التهديد باتخاذ إجراء قانوني ضد "أي شخص ينشر معلومات كاذبة".

وتعرضت الصحافيتان لملاحقات ومضايقات واستدعاءات لمدة ثلاثة أيام من قبل الاستخبارات العسكرية والي شمال دارفور بعد نشرهما تقريرا بعد الوفيات والنقص الحاد الذي يواجهه المستشفيات في الولاية.

يواجه صحافيون سودانيون تهديدات بمقاضاتهم بموجب قانون مكافحة نشر الأخبار الكاذبة ضد الجيش في حال نشر تقارير منتقدة، خصوصا بعد التعديل الأخير على القانون الذي شدد العقوبات دون أن يحدد طبيعة الأخبار الكاذبة أو كيفية تشويه سمعة الجيش، فقد بقيت المصطلحات فضفاضة ما يمكن بسهولة استغلالها لإسكات الصحافيين.

الخرطوم - كانت الصحافية والكاتبة السودانية دورا غامبو تقضي إجازة في مصر عندما اتصل بها صديق لتحدثها عن انتقاد الجيش السوداني على الإنترنت، في نفس اليوم الذي أعلن فيه الجيش على فيسبوك أنه عين مفضا خاصا لمقاضاة أي شخص يهين أو يشوه سمعة الجيش على الإنترنت.

وقالت كامبو، وهي مراسلة سابقة لـ"بي.بي.سي عربي"، "تصنعي صديقي في مايو الماضي، بأن أكون حريصة لأنه سمع من شخص في جهاز المخابرات أن الجيش كان يستهدفني أنا وصحافيين آخرين بهذا البيان"، بحسب شهادتها للجنة الصحافيين الدوليين.

**المسؤولون العسكريون يخضعون للمحاسبة في حال قيامهم بتهديد الصحافيين، لكن المشكلة تكمن في إثبات التهديد**

وقالت اللجنة الدولية وفقا لمقابلات أجرتها مع صحافيين وناشطين، أن إعلان الجيش تزامنا مع سلسلة من التهديدات بمحاكمة الصحافيين بموجب قانون الجرائم الإلكترونية في السودان، الذي يعتبر من بقايا عهد الرئيس السابق عمر البشير، وجرم نشر المعلومات الكاذبة على الإنترنت.

وشدد المجلس الانتقالي في السودان العقوبات في القانون خلال مايو الماضي، ويرى المسؤولون العسكريون وأطراف في المجلس أن "الأخبار المزيفة" تهدف إلى تشويه صورتهم، بينما يقول صحافيون ونشطاء سودانيون إنهم يخشون أن يستخدم الجيش هذه

التهمة كسلاح لإسكات الانتقادات بدلا من محاربة التضليل الإعلامي. وقال محمد نيالا، عضو شبكة الصحافيين السودانيين، إن ثمانية صحافيين أقادوا بتلقى تهديدات عبر الهاتف من أشخاص يزعمون أنهم ضباط عسكريون منذ مايو.

والصحافيون الثمانية قالوا إن مضمون التهديدات يتعلق بحذف مقالات على الإنترنت ومضبوطات على مواقع التواصل الاجتماعي تنتقد الجيش، وإلا سيتعرضون للاذى أو المقاضاة.

ويخشى الصحافيون الحديث علانية عن هذه التهديدات، ولا يفصحون عنها إلا لأصدقائهم المقربين.

## بيع معدات التصوير طريقة مصور عراقي للاحتجاج على القمع

1 أكتوبر 2019 وسط وجنوب العراق، وما تزال مستمرة في بعض المدن حتى الآن.

وفقا لتقارير المرصد، فإن غالبية جرائم الاستهداف المباشر للصحافيين والفرق الإعلامية، خلال الفترة الأخيرة، ذات صلة بطبيعة عملهم في نقل أخبار وتطورات الاحتجاجات الشعبية، وما رافقها من قمع للمظاهرين وحوادث اغتيال ناشطين.

وتظهر المعطيات والدلائل المتوفرة أن أغلب الاعتداءات والتهديدات العلنية التي تطال صحافيين ومؤسسات إعلامية تصدر غالبا من جهات وأطراف يمكن للأجهزة الأمنية الرسمية والقضاء العراقي تحديدها وملاحقة المسؤولين عنها والمنخرطين فيها، لكن يؤخذ عليها عدم القيام بواجبها في هذا الشأن، خاصة عندما تكون الجهة المهاجمة ذات صلة بحزب سياسي أو فصيل مسلح نافذ.



مهمة خطيرة على كل العاملين في الحقل الصحافي

على مستوى حرية الصحافة، وأما مصور صحافي مستقل وتعرضت إلى مضايقات بسبب وضع علامة على اسمي من قبل جهة أمنية معينة، وهذه المضايقات، التي لا تستند إلى مذكرة قانونية، صعبت المهام بشكل كبير وحالت دون تمكني من تغطية الأحداث".

وتؤكد منظمات محلية ودولية أن حرية الصحافة في العراق شهدت تراجعاً لافتاً لعدة أسباب، من بينها عدم توافق التشريعات والقوانين مع الدستور، وكذلك الإفلات من العقاب وتحجيم حرية الصحافة والتعبير.

وأبدى مرصد الحريات الصحافية العراقي قلقه البالغ والعميق إزاء الظروف الحالية التي تكتنف العمل الصحافي في العراق، والمخاطر المحققة بالكثير من الصحافيين ووسائل الإعلام، خاصة أولئك الذين نقلوا أحداث الاحتجاجات التي انطلقت في

بغداد - عرض المصور العراقي علي دبذب، المعدات التي يستخدمها في التصوير الصحافي للبيع، تعبيرا عن احتجاجه على تصاعد القبضة الأمنية وتراجع حرية الصحافة في البلاد.

علي دبذب

المضايقات صبغت المهام وحالت دون تمكني من تغطية الأحداث

وعمل علي دبذب على تغطية ونقل الاحتجاجات الشعبية، التي اندلعت العام الفائت، كما ساهم في توثيق لحظات حرجة وواقعية، مثل قنص المظاهرين السلميين، وعمليات القتل الميداني على أيدي بعض عناصر القوات الأمنية. وشارك في تغطية أحداث معارك مدينة الموصل، وما تلاها من أحداث مهمة في العراق. وتصدرت بعض صور صفحات الصحف العالمية ومناصات التواصل الاجتماعي، ونشر المصور على حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، صور معداته وأرفقها بعبارة "معروض للبيع بسبب مضايقات أمنية".

وقال دبذب في تصريحات لوسائل إعلام محلية "بصراحة، كل مصور معداته الخاصة هي جزء منه ومن عمله، معداتي غالبية الثمن ورافقتني في عملي، لكن ما تعرضت إليه من مضايقات أمنية دفعني إلى عرضها للبيع، وهي طريقة احتجاج سلمية".

وأضاف "أنا لا أستطيع أن أنظم تظاهرة لوحد في التحري، وأنا أعرف الكثير من الزملاء الذين يتعرضون إلى المضايقات".

وتابع "العراق يحتل المرتبة 156 عالميا